394,6 ألفاً عدد العاملين الكويتيين منهم 300,6 ألف في الحكومة

«الشال»: 3,807 ملايين نسمة إجمالي سكان الكويت بنهاية يونيو الماضي

تناول تقرير الشال الاقتصادي آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن يونيو 2012 والتي أشارت الى أن عدد سكان الكويت بلغ في نهاية يونيو الماضي نحو 3,807 ملايين نسمة، وهو الرقم الأعلى على الإطلاق، إذ كان عدد سكان الكويت، في نهاية عام 2011، نحو 3,697 ملايين نسمة. وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نموا بنحو 3٪، عن نهاية عام 2011 (6٪ المعدل السنوي المتوقع). وكانت أعلى نسبة لمعدل النمو السكاني قد تحققت خلال عام كامل، هي 11,2٪، وذلك في نهاية عام 1994، مقارنة بمثيله المسجل، في نهاية عام 1993، إذ استمرت ـ بعد هذه القفزة ـ معدلات النمو في الهبوط، ومرت بفترة من النمو السالب، سجل في نهايتي عامي 1999 و2000 لتعود إلى الارتفاع بقوة، مسجلة نموا موجبا بحدود 4,1٪، في نهاية عام 2001، و4,8٪، في نهاية عام 2002، و5,2٪، في نهاية عام 2003، و8,1٪، في نهاية عام 2004، و8,6٪ في نهاية عام 2005 لتعود إلى التراجع إلى نحو 6,4٪، في نهاية عام 2006، ثم الارتفاع في نهاية عام 2007 إلى نحو 6,8٪، فتراجع ملحوظ في معدل النمو في نهاية عام 2008 بلغت نسبته نحو 1,2٪، ثم بداية ارتفاع طفيف منذ عام 2009 حين بلغ نحو 1,3٪، واستمرار الارتفاع في عام 2010 حين بلغ نحو 2,8٪، وارتفاع أعلى في عام 2011 بلغ نحو 3,2٪، ثم نمو بحدود 3٪ (6٪ على أساس سنوي) للنصف الأول من عام 2012.

ارتفاع عدد العاملين الكويتيين خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 4,9 آلاف عامل

وذكر التقرير ان الزيادة المطلقة بلغت خلال نصف عام، نحو 109351 نسمة، وكانت الزيادة المطلقة، لكامل عام 2011، نحو 115238 نسمة. وزاد عدد الكويتيين، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 12,6 ألف نسمة، أي بنسبة نمو بنحو 1,1٪ (2,2٪ المعدل السنوي المتوقع) ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1,196 مليون نسمة. وتراجعت نسبة الكويتيين، في جملة، السكان، من نحو 32٪، في نهاية ديسمبر 2011 وصولا إلى نحو 31,4٪، وفق الإحصاء الأخير.

ويفوق عدد الإناث ـ في جملة السكان الكويتيين ـ والبالغ نحو 608,9 آلاف، عدد الذكور البالغ 586,9 ألفا. وارتفع عدد غير الكويتيين، خلال نصف عام، بنحو 96,7 ألف نسمة، مسجلا نسبة ارتفاع، بلغت 3,8٪ (7,6٪ المعدل السنوي المتوقع)، ليبلغ عددهم نحو 2,611 مليون نسمة. وضبط النمو السكاني، كما ونوعا، يفترض أن يكون أحد الأهداف الرئيسة للخطة، ولكن يبدو أن انفلات السياسة المالية يسير بالخطة إلى عكس أهدافها.

وأشار التقرير الى ان إجمالي عدد العاملين في الكويت بلغ نحو 2,311 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 60,7٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو 33٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت 73,4٪.

وقد تراجعت بنحو طفيف نسبة قوة العمل الكويتية، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17,5٪، في نهاية عام 2011، إلى 17,1٪، في النصف الأول من عام 2012، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية بنسبة طفيفة، إلى نحو 46,2٪، في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بعد أن كانت عند 46,1٪، في نهاية العام الماضي، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو 29,1٪.

وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 4,9 آلاف عامل، ليبلغ عددهم نحو 394,6 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 300,6 ألف عامل، أي ما نسبته 76,2٪ مرتفعا من نحو 296,5 ألف عامل في نهاية 2011 ونحو 289,8 ألف عامل في نهاية النصف الأول من العام الفائت، اي ان في الكويت موظفا حكوميا لكل 4 كويتيين، علما بأن نحو 51٪ من الكويتيين دون سن الـ 21 سنة، اي دون سن العمل، وليس في العالم معدل قريب من هذا المعدل، وقد تم استيعاب نحو 1,2 الف وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 1,5٪ خلال نصف سنة (3٪ المعدل السنوي المتوقع) وبلغ إجمالي عدد العاملين في القطاع الحكومي نحو 425,5 الف عامل، اي ما نسبته 11,2٪ تقريبا من حجم السكان، بلغت نسبة الكويتيين ـ من العاملين منهم ـ نحو 70,6٪.

ويعتقد ان بطالة الكويتيين السافرة قد تراجعت الى حو 12,8 الف عامل، اي ما نسبته 3,2٪ من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في 2012/6/30 مقارنة بنسبة 3,4٪ في نهاية عام 2011 ولا يبدو ان ضمنهم من يتلقون إعانات بطالة.

التنبؤ بالدفع الاقتصادي في سبتمبر صعب

أشار تقرير الشال الى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية والذي أوضح استمرار التحسن في أداء معظم الأسواق، فمن أصل 14 سوقا منتقاة حقق 12 سوقا أداء موجبا خلال شهر أغسطس، مقارنة بمستواها في نهاية شهر يوليو الفائت.

ورغم ذلك، مازالت الأعداد الموزعة ما بين المنطقة الموجبة والمنطقة السالبة هي نفسها، عند المقارنة بين مستوى مؤشراتها الحالي مع مستواها في نهاية عام 2011، 9 أسواق حققت مكاسب، و5 أسواق حققت خسائر، مع تفوق لأسواق الإقليم في احتلال المنطقة السالبة. وفي المنطقة الموجبة، مازال السوق الألماني في صدارة الترتيب بمكاسب بحدود 18,2٪ مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011، وأضاف نحو 2,9٪ في شهر أغسطس وحده، وحقق ثاني أفضل أداء في الشهر الفائت.

بينما ظل سوق دبي ثانيا في تحقيق المكاسب بنحو 14,4٪، وحافظ السوق الهندي على الترتيب الثالث بمكاسب بنحو 12,5٪، كان أداء السوق السعودي لافتا، وبينما ظل ترتيبه ثابتا ـ أي رابعا ـ من حيث المكاسب، وبنحو 11,2٪، إلا أنه أضاف في شهر أغسطس مكاسب كانت الأعلى وبنحو 3,8٪ في شهر واحد. وظلت 4 من الأسواق الخمسة في المنطقة السالبة، من أسواق الإقليم، وضمنها حقق سوقان فقط أداء سالبا في شهر أغسطس هما السوق الصيني والسوق البحريني، وجاء السوق الصيني في قاع الجدول بخسائر بحدود ـ6,9٪ مقارنة بمستوى نهاية عام 2011، وجاء فوقه مباشرة السوق البحريني بخسائر بحدود ـ5٪.

وهما المركزان الأخيران اللذان كانا سوقا مسقط وقطر يحتلانهما، في نهاية شهر يوليو الفائت، وتحسن أدائهما في شهر أغسطس حسن ترتيبهما إلى الثاني عشر والحادي عشر، بينما حافظ السوق الكويتي على ترتيبه العاشر بمؤشره الوزني مع خفض خسائره.

وتظل المفارقة المعتادة قائمة، فبينما حقق المؤشر الوزني الرسمي الكويتي خسائر بنحو ـ1,3٪ مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011، يقفز السوق الكويتي إلى المنطقة الموجبة بمكاسب بحدود 0,8٪ إذا قيس أداؤه بالمؤشر السعري الرسمي، أيضا.

ويظل التنبؤ بأداء شهر سبتمبر صعبا، فوضع الاقتصاد العالمي مازال مضطربا وشديد الحساسية لأي خبر سلبي، والوضع السياسي في الإقليم ليس أكثر استقرارا، ولكن المخاطر في الاتجاهين تبدو أقل من مستواها قبل بضعة شهور.

مخصصات «التجاري» تتراجع بنحو 3,9 ملايين دينار

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج البنك التجاري الكويتي لفترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2012، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة، بلغ نحو 450 ألف دينار مقارنة بنحو 1,5 مليون دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2011. أي ان البنك قد حقق تراجعا، في ربحيته، بلغ نحو 1,1 مليون دينار، وهو تراجع قاربت نسبته نحو 70,6٪.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك قد تراجعت إلى نحو 78,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 88,1 مليون دينار، للفترة نفسها، من عام 2011، أي تراجع بقيمة 9,7 ملايين دينار، وجاء معظمه من تراجع بند إيرادات الفوائد، والذي انخفض بنحو 9,1 ملايين دينار، ليصل إلى 58,9 مليون دينار، بعد أن بلغ نحو 68 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2011 وتراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 7,6٪ أي نحو 3,5 ملايين دينار، وصولا إلى 42,5 مليون دينار مقارنة بما قيمته 46 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2011. والتراجع في صافي إيرادات الفوائد البالغ نحو 3,5 ملايين دينار، كما أسلفنا سابقا، جاء نتيجة تراجع إيرادات الفوائد بنحو 9,1 ملايين دينار في نهاية يونيو 2012، في حين تراجعت مصاريف الفوائد بنحو 5,6 ملايين دينار.

وتراجع صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو 3,04٪ في نهاية يونيو 2011، إلى نحو 2,79 للفترة نفسها من العام الحالي، وتراجع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 0,57٪، بعد أن بلغ نحو 1,74٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2011 وتراجعت المخصصات بنحو 3,9 ملايين دينار أي بنسبة بلغت 7,8٪، حين بلغت 46,8 مليون دينار، مقارنة بـ 50,8 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت تراجعا، بلغت قيمته 16,4 مليون دينار ونسبته 0,4٪، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3697,9 مليون دينار، بعد أن بلغت 3714,3 مليون دينار، في 31 ديسمبر 2011، في حين سجلت ارتفاعا بلغت قيمته نحو 109,1 ملايين دينار، أي ما نسبته 3٪، عند مقارنتها بما كانت عليه، في الفترة نفسها من عام 2011، عندما بلغت 3588,8 مليون دينار. وتراجعت الموجودات الحكومية (سندات الخزانة والبنك المركزي) بما نسبته 5,3٪ لتبلغ نحو 458,5 مليون دينار (12,4٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بما قيمته 484 مليون دينار (13٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2011، وبتراجع أعلى بلغت نسبته 16,5٪، عن مستواها المحقق في نهاية يونيو 2011 والبالغ نحو 548,9 مليون دينار (15,3٪ من إجمالي الموجودات).

ظاهرة التداولات غير الصحيحة ضارة بمستوى الثقة في السوق

ذكر تقرير الشال الاقتصادي انه بانتهاء شهر اغسطس، انقضت ثمانية شهور من عام 2012، منها نحو اربعة شهور ونصف الشهر سرى خلالها نظام التداول القديم، ونحو ثلاث شهور ونصف الشهر كانت اختبارا لخصائص السيولة لنظام التداول الجديد. ومازلنا نبحث في قدرة النظام الجديد على الحد من التداولات غير الصحيحة او الصحية، لأنها ظاهرة مرضية ضارة بمستوى الثقة والاحترام لتداولات السوق، وتؤدي حتما الى انحسار في سيولته على المدى الاطول من القصير. وبعد ان قسمنا حركة توجيه السيولة على أعلى 30 شركة سيولة في السوق، كما في الفترة منذ بداية العام وحتى 2012/5/10، او حقبة نظام التداول القديم وحقبة نظام التداول الجديد ما بين 2012/5/13 و2012/8/31 مازلنا نعتقد ان خللا جوهريا يحدث لتوجيه سيولة السوق او قيمة تداولاته. وأضاف التقرير أنه في حقبة نظام التداول القديم استحوذت 19 شركة مضاربة من اصل الثلاثين شركة الأعلى سيولة قيمة تداول على نحو 45,7٪ من اجمالي سيولة السوق كله بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 2,9٪ فقط من قيمة السوق كله وبلغ معدل دوران اسهمها نحو 187٪ ومع نظام التداول الجديد استحوذت 16 شركة مضاربة من اصل الثلاثين شركة الأعلى سيولة على نحو 36,4٪ من إجمالي سيولة السوق، بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 2٪ فقط من قيمة السوق كله وبلغ معدل دوران اسهمها في ثلاث شهور ونصف الشهر نحو 82٪. وأوضح انه حدث تحسن لصالح حقبة نظام التداول الجديد، سواء تم قياسه بعدد شركات المضاربة، ضمن الأعلى 30 شركة سيولة الذي انخفض ما بين الفترتين من 19 شركة في حقبة نظام التداول القديم، الى 16 شركة في حقبة نظام التداول الجديد، او بمعدل دوران اسهم شركات المضاربة.

«بيتك» يتيح لعملائه طلب دفاتر الشيكات عبر أجهزة الصرف الآلي

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن طرح خدمة جديدة لعملائه تتيح لهم طلب دفاتر الشيكات من خلال أجهزة الصرف الآلي المنتشرة في مختلف مناطق الكويت، بدلا من حصرها في موظفي تقديم الخدمة العاملين في الفروع المصرفية، وذلك ضمن إستراتيجية البنك لتعزيز منظومة خدماته المصرفية ومواكبة احتياجات العملاء المتجددة.

أنور الغيث

وأوضح رئيس العمليات أنور بدر الغيث، في تصريح صحافي أن الخدمة الجديدة المتاحة حاليا للعملاء الأفراد والمؤسسات تمكنهم من طلب دفاتر الشيكات في أي وقت وعلى مدار الساعة من خلال أجهزة الصرف الآلي بعد استكمال عملية الدخول الآمن وذلك لتسجيل طلب الحصول على دفاتر الشيكات بشكل فوري بدلا من التقيد بطلب الخدمة من خلال الفروع.

وأضاف أن الخدمة الجديدة التي تأتي ضمن خطة «بيتك» لتقديم خدمات مصرفية ذات قيمة مضافة للسوق المحلية وللمستخدمين، تقدم مجموعة من المميزات أبرزها توفير الوقت والجهد على العملاء وكذلك إتاحة الفرصة لهم لاستخدام الخدمات الالكترونية المتقدمة، حيث بإمكان العميل تقديم طلب إصدار دفاتر الشيكات من أي جهاز صرف آلي تابع لبيتك وفي أي وقت على مدار الأسبوع.

وأشار الغيث إلى أن «بيتك» يعمل حاليا، لاستكمال تطوير منظومة خدماته المصرفية خصوصا الخدمات غير المالية المقدمة عبر أجهزة الصرف الآلي حيث سيتم الإعلان خلال الفترة المقبلة عن المزيد من هذه الخدمات المتقدمة، مستعينا في ذلك ببنية تكنولوجية متطورة وكادر بشري عال التأهيل.

«برقان»: جائزة حساب Youth رحلة لشخصين إلى لندن

أعلن أمس بنك برقان أن جائزة السحب الكبرى لحساب Youth ستكون رحلة مجانية إلى لندن لشخصين شاملة التذاكر والاقامة لمدة أسبوع بالإضافة إلى 1500 دينار نقدا لاستخدامها في التسوق في أشهر المحلات التجارية في لندن وسيفوز أيضا 9 من عملاء حساب YOUTH بقسائم شرائية بقيمة 500 دينار من «الكتروزان». وسيتم السحب في شهر ديسمبر المقبل حيث يحصل عملاء الحساب على فرصة واحدة للدخول في السحب مقابل كل 20 دينارا في رصيد الحساب. وقد صمم حساب Youth للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاما ويرغبون في تحقيق مستقبل متميز، وهو حساب توفير ذو فائدة بدون رسوم على الحد الأدنى للرصيد.

«التجاري» راع ماسي لملتقى المرأة الخليجية وفرص الاستثمار

أعلن البنك التجاري الكويتي عن رعايته الماسية لملتقى المرأة الخليجية الاقتصادي الثاني الذي يعقد في 25 و26 سبتمبر الجاري في فندق جي دبليو ماريوت الكويت تحت عنوان «المرأة الخليجية وفرص الاستثمار» برعاية الشيخة عايدة سالم العلي الصباح.

وفي هذا السياق صرحت مساعد المدير العام ـ إدارة الإعلان والعلاقات العامة في البنك التجاري ـ أماني الورع قائلة: «تأتي مشاركة البنك في هذا الحدث المهم إيمانا من البنك بدور المرأة الخليجية في النهوض التدريجي بعملية التنمية والحركة الاقتصادية في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصوصا ان ملتقى المرأة الخليجية جاء في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية المرأة في دفع عجلة دوران التنمية المجتمعية بصفة عامة والاقتصادية على وجه الخصوص، حيث باتت المرأة الخليجية شريكا مهما في عملية التنمية والاستثمار»، وتابعت أماني الورع مبينة أن الملتقى سيكون بمنزلة أكبر حدث اقتصادي نسائي من نوعه في الكويت، حيث ستشارك فيه سيدات أعمال وقيادات نسائية من جميع دول مجلس التعاون، يضاف إلى ذلك الورش التدريبية التي ستقام على هامش الملتقى.

وأضافت الورع بالقول: «إن رعايتنا الماسية لملتقى المرأة الخليجية وفرص الاستثمار إنما تنبع من إدراكنا لأهمية هذا الملتقى الذي يحظى بمشاركة نخبة كبيرة من سيدات مجتمع الأعمال فضلا عن ان هذا الملتقى يتيح فرص لإمكانيات التعاون بين سيدات الأعمال الخليجيات في العديد من المشاريع المشتركة».

هذا ويعتزم «التجاري» تعريف مرتادي الملتقى والمشاركات والمشاركين في جلساته ومعرضه وورش العمل التدريبية التي يتضمنها الملتقى على الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة التي يقدمها لعملائه من خلال شبكة فروعه الواسعة والتي تناسب كل شرائح العملاء وتلبي جميع احتياجاتهم المصرفية والمالية والاستثمارية.

إعلان

تعلن شركة التجاري للإستثمار لعملائها الكرام عن البدء في إتخاذ الإجراءات الكفيلة للحصول على الموافقات اللازمة لتصفية الشركة تمهيداً لإتخاذ إجراءات التصفية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 5 لسنة 1960.

شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.)
Livestock Transport & Trading Company (K.S.C.)

شكر وتقدير

يتوجه مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي بالشكر الجزيل لكل من وزارة التجارة والصناعة، الإدارة العامة للجمارك، مؤسسة الموانئ الكويتية، بلدية الكويت والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية على تفهمهم وتعاملهم المسئول مع شحنة الأغنام الاسترالية التي استوردتها الشركة مؤخراً وتشيد الشركة بدور الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الفعال كخط الأمان الأول في الدفاع عن سلامة وصحة الماشية والأغنام المستوردة إلى بلدنا الغالي.

ومن منطلق الشفافية في التعامل مع جمهور المستهلكين وطوال 40 عاماً من توفير الحصة الأكبر من إمدادات الأغنام واللحوم إلى الكويت دون أية مشاكل تتعلق بالصحة العامة والجودة العالية من خلال الإلتزام بأعلى معايير التعامل مع الأغنام والماشية وتطبيق جميع الشروط العالمية والدولية المتعلقة بذلك، تؤكد الشركة بأن ما أثير حول شحنة الأغنام والماشية الاسترالية التي استوردتها الشركة ضمن جدول شحناتها المبرمجة طوال العام لم يكن سوى إنذار خاطئ حول شبهة وجود حالات مرضية وبائية خطيرة ثبت عدم صحتها من خلال قيام السادة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتطبيق جميع الإجراءات اللازمة في مثل هذه الحالات، من إجراءات الحجر البيطري والفحوصات للتأكد من سلامة الأغنام، والذي مارست الهيئة فيه درجة عالية من الأحساس بالمسئولية في عدم إثارة القلق والبلبلة لدى عموم المواطنين والمستهلكين باتباع كافة الإجراءات خصوصاً مع كبر حجم الشحنة.

هذا وتؤكد الشركة وحفاظاً منها على صحة المستهلكين وحماية للثروة الحيوانية في البلاد، بأن جميع شحناتها من الأغنام والمواشي الاسترالية تخضع لأشد الضوابط والشروط الاسترالية المتعلقة بصحة الحيوان للسماح بتصديره، وأن ما ظهر من حالات مرضية هي حالات اعتيادية غير خطيرة ومتعارف عليها خصوصاً مع نقل الكميات الكبيرة من الأغنام في هذه الأجواء الحارة والرطبة علماً بأنه ليس هناك أي أثر على صحة وسلامة اللحوم كما أكدته منظمة الصحة العالمية (OIE).

شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.) Livestock Transport & Trading Company (K.S.C)